تحرك عاجل

الحكم على وزير سابق بالسجن عشر سنوات

في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2024، أصدرت الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية في تونس العاصمة حكمًا بالسجن عشر سنوات على القيادي في حزب النهضة ووزير العدل السابق نور الدين البحيري بسبب منشور نسب إليه على إحدى وسائل التواصل الاجتماعي، ونفى أنه كتبه. ووجهت إلى نور الدين البحيري تهمة السعي لـ "تبديل هيئة الدولة" و"حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضًا" بموجب الفصل 72 من المجلة الجزائية التونسية. ويفرض مزيد من العقاب على نور الدين البحيري، الذي أمضى 18 شهرًا رهن الاحتجاز التعسفي في سجن المرناقية، لا لسبب سوى معارضته السياسية السلمية. يجب على السلطات التونسية الإفراج عنه فورًا، وإلغاء الحكم بإدانته والعقوبة المفروضة عليه، باعتبار أن سجنه لا يستند سوى إلى ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيّد
طريق حلق الوادي
الموقع الأثري بقرطاج، تونس
البريد الإلكتروني: contact@carthage.tn
تويتر: @TnPresidency

السيد الرئيس،

تحية طيبة وبعد،

أراسلكم للتعبير عن قلقي العميق بشأن حكم الإدانة الجائر والاحتجاز التعسفي للقيادي البارز في حزب النهضة ووزير العدل السابق نور الدين البحيري.

فقد أدانته الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية في تونس، وفرضت عليه عقوبة غليظة بالسجن عشر سنوات بتهم زائفة ذات دوافع سياسية تستند إلى منشور على إحدى وسائل التواصل الاجتماعي نفى أنه كتبه. وبناء على إفادة خبير تقني طلبته دائرة الاتهام، خلصت لجنة عينتها المحكمة إلى أنه لم يكتب المنشور. وحتى إذا كان نور الدين البحيري هو كاتب هذا المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي، فما كان ينبغي أصلًا القبض عليه، ولا توجيه الاتهام إليه، ولا احتجازه، لأنه يتعلق بممارسة حقه في حرية التعبير، وهو حق يكفله ويصونه القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 9 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، اللذين تشكل تونس دولة طرفًا فيهما.

وفقًا للجنة الدفاع عن نور الدين البحيري، جاء الحكم الصادر بحقه في أعقاب إجراءات قضائية جائرة تهدر سيادة القانون وضمانات المحاكمة العادلة. فعلى سبيل المثال، قدم محامو نور الدين البحيري شكوى ضد قاضي التحقيق الذي استجوبه بعد القبض عليه، والذي رفض أول الأمر نقله إلى المستشفى رغم ما بدا على جسده من آثار الضرب. وفي 13 فبراير/شباط 2023، ألقت قوات الأمن القبض على نور الدين البحيري بأسلوب عنيف، وألحقت به إصابة شديدة في كتفه. وأمضى عدة أيام في مختلف المنشآت الطبية، بما فيها الفترة التي خضع فيها لعملية جراحية في الكتف، لعلاج كسور في الضلوع ومشاكل تنفسية. وتجاهلت النيابة العامة بلاغات التعذيب التي قدمها محامو نور الدين البحيري، بما في ذلك رفض القاضي إتاحة الرعاية الطبية له.

بناء على ما تقدم، أحثكم وأحث حكومتكم على أن تأمروا بالإفراج فورًا عن نور الدين البحيري من الاحتجاز التعسفي، وبإلغاء حكم الإدانة الصادر ضده والعقوبة المفروضة عليه. وريثما يُفرج عنه، أحثكم وأحث حكومتكم على ضمان حصوله على أي علاج طبي قد يحتاج إليه، ومواصلة السماح له بتلقي اتصالات وزيارات منتظمة من أسرته ومحاميه. كما أناشدكم وأناشد حكومتكم الكف عن عمليات اعتقال المنتقدين بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، بما فيها حقوقهم في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها وحرية التجمع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

نور الدين البحيري (66 عامًا) عضو بارز في حزب النهضة، وكان وزير العدل بين عامي 2011 و2013، في حكومة الائتلاف الحاكم التي شكلت بعد الإطاحة بزين العابدين بن علي، الذي حكم البلاد لفترة طويلة، في 14 جانفي/كانون الثاني 2011. ويعمل نور الدين البحيري محاميًا، وهو عضو دائم في الهيئة الوطنية للمحامين بتونس. كما تولى سابقًا منصب نائب رئيس حزب النهضة، وهو الحزب السياسي الرئيسي في تونس الذي استحوذ على أغلبية مقاعد البرلمان، قبل تعليق الرئيس قيس سعيّد للبرلمان في 25 جويلية/تموز 2021، مستندًا إلى صلاحيات الطوارئ بموجب الفصل 80 من الدستور. وانتقد الحزب تركيز الرئيس قيس سعيّد للسلطات في يديه منذ تعليق البرلمان في جويلية/تموز 2021، واصفًا ذلك بالانقلاب.

وقد استهدفت السلطات بوجه خاص أعضاء حزب النهضة، وهو أكبر حزب معارض في تونس، وأمرت الحزب بالتوقف عن عقد اجتماعات في مقاره. وفتحت السلطات تحقيقات جنائية ضد ما لا يقل عن 21 شخصًا من قيادات وأعضاء حزب النهضة، واحتجزت 12 منهم على الأقل. وفي 30 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أصدرت محكمة الاستئناف بتونس حكمًا بالسجن لمدة 15 شهرًا على راشد الغنوشي، رئيس حزب النهضة والرئيس السابق للبرلمان المنحلّ، بموجب قانون مكافحة الإرهاب لسنة 2015، بسبب تصريحات علنية أدلى به.

ويرجع اعتقال نور الدين البحيري في 13 فيفري/شباط 2023 واحتجازه لاحقًا إلى تصريحاته الانتقادية عبر الإنترنت، التي ادَّعت السلطات أنه نشرها في 8 جانفي/كانون الثاني 2023 على صفحته الخاصة على فيسبوك، على هامش المظاهرة التي نظمها أعضاء جبهة الإنقاذ الوطني، أحد الائتلافات المعارضة. وقد أرسل أحد أعضاء فريق الدفاع عن نور الدين البحيري إلى منظمة العفو الدولية نسخةً من ذلك المنشور على فيسبوك، وفيه يدعو البحيري إلى "المقاومة السلمية للانقلاب"، ويقول إنه "لا مبرر للخوف من المنقلب، والشعب يحتاج إلى قيادة". وقد نفى نور الدين البحيري أن يكون هو كاتب هذا المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي . وأيًّا كان الأمر، فإن محتوى ذلك المنشور، الذي لم يعُد مُتاحًا على الإنترنت، يحظى بحماية القانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل كامل.

ويعاني نور الدين البحيري منذ وقت طويل من مرض السكري وارتفاع ضغط الدم، ويتناول أدوية للمرضين بانتظام في الوضع المعتاد؛ ومن ثم، فإنه يواجه خطرًا على صحته. وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالأخص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، يتمتع كل إنسان بالحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والحرية.

وقد تعرَّض نور الدين البحيري سابقًا للاحتجاز التعسفي والإقامة الجبرية، حينما اعتقله رجال يرتدون ملابس مدنية، هو وشخص آخر يُدعى فتحي البلدي، وهو موظف سابق بوزارة الداخلية، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، واحتجزوهما ليومين في موقعين مجهولين. ووضعتهما السلطات فيما بعد تحت الإقامة الجبرية. وفي 7 مارس/آذار 2022، رفعت وزارة الداخلية الإقامة الجبرية عنهما، ولم تُوجه السلطات التونسية أي تهم رسمية إلى الرجلين في نهاية المطاف.

وفي 25 جويلية/تموز 2021، منح الرئيس قيس سعيد نفسه صلاحيات الطوارئ التي زعم أنها ممنوحة له بموجب دستور تونس لعام 2014. ومنذ نهاية عام 2022، تعرض أكثر من 70 شخصًا، من بينهم معارضون سياسيون ومحامون وصحفيون وناشطون ومدافعون عن حقوق الإنسان، للملاحقات القضائية الجائرة و/أو الاحتجاز التعسفي. ولا يزال ما لا يقل عن 40 شخصًا رهن الاحتجاز التعسفي حتى ماي/أيار 2024 لأسباب تتعلق بممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، ومن بينها الحقوق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها وحرية التجمع.

وفي 15 أكتوبر/تشرين الأول 2024، دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك الحكومة التونسية إلى احترام حقوق الإنسان في أعقاب حملة انتخابات رئاسية شابها قمع ضد المعارضة ونشطاء وصحفيين.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: العربية والفرنسية والإنكليزية.
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن حتى: 1 فيفري/شباط 2025
يُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: نور الدين البحيري (صيغ المذكر).

رابط التحرك العاجل السابق: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde30/8033/2024/ar/.